مُحددات القروض المتعثرة: دراسة حالة البنوك التجاريّة المُدرجة في بورصة عمّان للفترة (2011–2022)

وسام عبدالحميد المعايطة*

Wesam81@mutah.edu.jo

المُلخص

هدفتْ الدراسة إلى قياس أثر مُحددات القروض المُتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان للفترة (2011–2022). وتكونتْ عينة الدراسة من(12) بنكاً تجارياً. وتضمنتْ الدراسة المتغيرات المستقلة الآتية: أولاً: المُحددات المصرفيّة: العائد على حقوق الملكية، نسبة مُخصص خسائر القروض، نسبة كفاية رأس المال، حجم البنك. ثانياً: المُحددات الاقتصادية: معدل التضخم، معدل البطالة، أما المتغير التابع فتمثل في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. واستخدم الباحث نماذج البيانات المقطعية وهما: نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لاختبار فرضيّات الدراسة. وأظهرتْ نتائج الدراسة أنَّ هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لمعدل العائد على حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال،حجم البنك على نسبة القروض المُتعثرة إلى إجمالي القروض. ومن جهة أخرى أظهرتْ الدراسة أنَّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة مخصص خسائر القروض، معدل التضخم، معدل البطالة على نسبة القروض المُتعثرة إلى إجمالي القروض. وأوصتْ الدراسة البنوك التجارية الأردنية بتحسين ربحيتها من أجل زيادة قدرتها على تكوين مخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض المتعثرة.

الكلمات الدالة: القروض المُتعثرة، المُحددات المصرفيّة والاقتصاديّة، البنوك التجاريّة.

* **قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة مؤتة.**

تاريخ تقديم البحث: 2024/7/2م. تاريخ قبول البحث: 2024/5/15م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2025 م.

Determinants of Non-Performing Loans: A Case Study of Commercial Banks Listed on The Amman Stock Exchange for The Period (2022-2011)

Wesam Abdulhamid Maaiteh*

Wesam81@mutah.edu.jo

Abstract

The study aimed to measure the impact of the determinants of non-performing loans in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange for the period (2011-2022). The study sample consisted of (12) commercial banks. The study included the following independent variables: , i) banking determinants: return on equity, loan loss provision ratio, capital adequacy ratio, bank size, and ii) economic determinants: inflation rate, unemployment rate, while the dependent variable was the ratio of non-performing loans to total loans. The researcher used cross-sectional data models, fixed and random effects models, to test the study hypotheses. The results of the study showed that there is a statistically significant negative effect of the return on equity rate and capital adequacy ratio, and bank size on the ratio of non-performing loans to total loans. On the other hand, the study showed that there is a statistically significant positive effect of the loan loss provision ratio, inflation rate, and unemployment rate on the ratio of non-performing loans to total loans. The study recommended that Jordanian commercial banks should improve their profitability in order to increase their ability to create sufficient provisions to meet non-performing loan losses.

Keywords: Non-Performing Loans, Banking and Economic Determinants, Commercial Banks.

* Faculty of Business, Mutah University.
Received: 2/7/2024. Accepted: 15/10/2024.
© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2025.

المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للوساطة المالية التي تلعب دوراً رئيساً في تعزيز النمو الاقتصادي بالنسبة لأي بلد، حيث إنَّ تحقيق أي بلد لمستوى مرتفع في معدل النمو الاقتصادي يعني وجود نظام مصرفي يعمل بكفاءة وبشكل جيد (Zhang, et al., 2012). تمارس البنوك التجارية وظيفة الوساطة المالية من خلال منحها للائتمان المصرفي الذي يُشكل الحصة الأكبر من إجمالي الأصول التشغيلية للمؤسسات المصرفية (Adusei, 2018). كما يعتبر الائتمان المصرفي المصدر الرئيس لدخل البنوك التجارية حيث تُمثل الفائدة على الائتمان المصرفي أكثر من 85% من إجمالي إيراداتها(Wood & Skinner, 2018).

ويُعتبر الائتمان المصرفي من أهم المنتجات المصرفية المحفوفة بالمخاطر، خاصةً عندما لا يتمكن المقترضون من خدمة أعباء ديونهم بشكل سليم مما يؤدي إلى ظهور قروض متعثرة، التي تُعرّف بأنها: قروض مصرفية لم يُسدد المقترض أقساط الدين أو الفائدة المتوقعة عليها لمدة تزيد عن 90 يوما بعد استحقاقها (Khan, et al., 2020)؛ (Abel & Roux, 2016).

وكذلك تُعتبر القروض المتعثرة من أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فتعرض البنوك لمخاطر القروض المتعثرة في مجال الائتمان الممنوح يترتب عليه العديد من الآثار السلبية التي تُعيق البنوك التجارية عن القيام بوظيفتها الأساسية كوسيط مالي بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد، ومن أبرز الآثار السلبية على مستوى البنك زيادة نفقات القروض، استهلاك رأس المال، وضع قيود صارمة على منح الائتمان مما يقلل من الطلب على الائتمان، وبالتالي يتراجع مستوى الأداء المالي للبنوك (Messai & Jouini, 2013).

أما بالنسبة للآثار السلبية على مستوى الاقتصاد فإنَّ القروض المتعثرة تُعتبر سبباً رئيساً في إبطاء النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية (Louzis, et al., 2012).

تُشير الإحصاءات الخاصة بمؤشرات المتانة المالية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى انَّ البنوك الأردنية ليست بأمن من ظاهرة القروض المتعثرة حيث بلغ حجم القروض غير العاملة 1410 مليون دينار في نهاية العام 2022م، كما بلغتْ نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض 4.5% في نهاية العام 2022م (البنك المركزي، مؤشرات المتانة المالية، 2022م).

بناء على ما سبق، جاءت هذه الدراسة الموسومة بـــــ : مُحددات القروض المتعثرة: دراسة حالة البنوك التجاريّة المُدرجة في بورصة عمّان للفترة (2011–2022) لتسليط الضوء على قياس أثر أهم المُحددات الخاصة بالبنك والمُحددات الخاصة بالاقتصاد الكلي على حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية بهدف بناء نموذج قياسي يُمكن للبنوك التجارية أن تعتمد عليه للحدّ من مخاطر القروض المتعثرة وبالتالي تحسين مستوى متانتها وأدائها المالي.

مشكلة الدراسة:

تُعتبر مخاطر القروض المتعثرة من العوامل التي تؤثر على سلامة البنوك التجارية حيث يترتب على مخاطر القروض المتعثرة آثار ضارة على البنوك التجارية، فهي تُعيق قيام البنوك التجارية بوظيفتها الأساسية كوسيط مالي، كما أنها تزيد من نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها والتي تحتفظ فيها البنوك بهدف مواجهة خسائر القروض المتعثرة، وكذلك تزيد من حجم الخسائر الناتجة عن عدم سداد هذه القروض؛ مما يؤدي إلى تراجع احتياطيات أو رأسمال البنوك التجارية وانخفاض ربحيتها وبالتالي تعرضها لحالة من الفشل المالي، والجدول (1) يؤكد حقيقة تعرض البنوك الأردنية لمخاطر التعثر المالي للقروض المصرفية.

جدول (1) احصائية القروض المُتعثرة في القطاع المصرفيّ الأردنيّ للفترة 2012–2022

السنوات	حجم القروض المتعثرة / بملايين الدنانير	نسبة القروض المتعثرة/ إجمالي القروض
2012	1336	%7.7
2013	1285	%7
2014	1064	%5.6
2015	1010	%4.9
2016	969	%4.3
2017	1046	%4.4
2018	1236	%4.9
2019	1299	%5
2020	1496	%5.5
2021	1422	%5
2022	1410	%4.5

المصدر: البنك المركزي الاردني، مؤشرات المتانة المالية للفترة 2012–2022م.

وبناءً على ما سبق تكمنْ مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مُحددات القروض المتعثرة في البنوك التجاريّة المُدرجة في بورصة عمّان؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر ربحية البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان؟

2- ما أثر نسبة كفاية رأس المال على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان؟

3- ما أثر نسبة مخصص القروض على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان؟

4- ما أثر حجم البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان؟

5- ما أثر معدل التضخم على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان؟

6- ما أثر معدل البطالة على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان؟

أهمية الدراسة: تكمنْ أهمية الدراسة في ما يلي:

الأهمية العلميّة:

1- التعرّف إلى أحد أهم المخاطر المالية التي تواجة القطاع المصرفي عموما، والبنوك التجارية على نحو خاص آلا وهي القروض المتعثرة، فهي من أهم المخاطر المالية التي تؤثر سلباً على ربحية البنوك والاقتصادات الوطنية .

2- قياس أثر المُحددات المصرفية والاقتصادية على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمّان.

3- تُساهم هذه الدراسة في الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمّان.

الأهمية العملية:

1- بناء نموذج قياسي يجمع بين المتغيرات المصرفية والاقتصادية المؤثرة على القروض المتعثرة، وذلك بهدف مساعدة مديرين وضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنيّة على تقدير نسبة

القروض المتعثرة في محفظة القروض بناءً على المتغيرات القياسية الداخلة في نموذج الدراسة وبالتالي مساعدتهم في صنع القرار الائتماني السليم.

2- فتح المجال أمام الباحثين والمهتمين لعمل دراسات وتقديم مقترحات وتوصيات حول موضوع القروض المتعثرة في مختلف البنوك في الدول العربية.

أهداف الدراسة:

تهدفْ الدراسة الحالية لتحقيق الهدف الرئيسي التالي:

- قياس أثر المحددات المصرفية والاقتصادية المؤثرة على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.

ويتفرعْ عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- قياس أثر المحددات المصرفية(ربحية البنك،كفاية رأس المال، نسبة مخصص القروض،حجم البنك)على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.
- قياس أثر المُحددات الاقتصادية(معدل التضخم، معدل البطالة) على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.

فرضيّات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، قام الباحث بصياغة فرضياتها بصيغتها العدميّة على النحو الآتي:

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان.

H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان.

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة لمخصص خسائر القروض على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان.

H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان.

H_{05}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان.

H_{06}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان.

حدود الدّراسة:

أ- الحدود الموضوعيّة: اقتصرتْ الدراسة على قياس أثر كل من:

أولاً: المحددات المصرفية الخاصة بالبنك وتتضمن: ربحية البنك، كفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، حجم البنك على القروض المتعثرة. ثانياً:المحددات الاقتصادية الخاصة بعوامل الاقتصاد الكلي على القروض المتعثرة وتتضمن: معدل التضخم، معدل البطالة.

ب- الحدود المكانيّة: اقتصرتْ الدراسة على البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.

ج- الحدود الزمانيّة: تمتْ الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي(2011-2022).

منهجيّة الدّراسة:

مجتمع وعينة الدّراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها(14) بنكاً بما فيها البنوك الإسلامية، وقد تم اختيار(12) بنكاً تجارياً كعينة للدراسة؛ ممن توافرت بياناتها خلال فترة الدراسة والممتدة من(2011-2022)، وذلك بعد استبعاد البنوك الإسلامية نظراً لأن طبيعة عمليات منح الائتمان في البنوك الإسلامية مختلفة، فهي تستند على مبادئ الشريعة الإسلامية وتحريم الربا والمضاربات غير الشرعية، وفي المقابل تدعو إلى تقاسم المخاطر أي المشاركة في الربح والخسارة(Ayub,2007)، والجدول رقم(2) يُبين قائمة بأسماء البنوك التجارية المُمثلة لعينة الدراسة من حيث سنة تأسيسها وتاريخ إدراجها في البورصة وحجم الأسهم المُدرجة.

جدول (2) قائمة بأسماء البنوك التجارية المُمثلة لعينة الدراسة والمُدرجة في بورصة عمّان مرتبة حسب أقدمية تأسيسها

اسم الشركة	الأسهم المدرجة	تاريخ الادراج	سنة التأسيس
البنك الأهلي الأردني	200655000	1997/2/15	1955
بنك الأردن	200000000	1997/2/15	1960
بنك القاهرة عمان	190000000	1978/1/1	1964
بنك سوستيه جنرال/ الأردن	100000000	1979/1/1	1965
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	315000000	1978/1/1	1973
البنك الأردني الكويتي	100000000	1978/1/1	1976
البنك التجاري الأردني	120000000	1993/11/27	1977
بنك الاستثمار العربي الأردني	150000000	1978/1/1	1978
بنك الاتحاد	160000000	1979/1/1	1978
البنك الاستثماري	100000000	1984 /6/23	1989
بنك المؤسسة العربية / الأردن	110000000	1981/1/1	1989
بنك المال الأردني	200000000	1995/1/22	1995

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في بورصة عمان للعام 2023م

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث على أساليب التحليل الإحصائي التي تتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية من حيث أهدافها وفرضياتها، ونوعية البيانات المستخدمة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- أساليب الإحصاء الوصفي: وتتضمن مقاييس النزعة المركزية(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة، أكبر قيمة).

2- اختبارات الكشف عن بعض المشاكل القياسية: ومن أهمها مشكلة الارتباط المزدوج أو المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة، وتتضمن هذه الاختبارات: اختبار معامل تضخم التباين(VIF) ،مصفوفة معامل الارتباط البسيط لبيرسون .

3- اختبارات التحقق من فرضيات الدراسة: اعتمد الباحث على نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن(Panel Data) لاختبار فرضيات الدراسة وهي: نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هوسمان؛ من أجل المفاضلة بين نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن واختيار النموذج المناسب لاختبار فرضيات الدراسة.

النموذج القياسي للدراسة:

اعتمد الباحث في صياغته لنموذج الدراسة القياسي على العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت على نماذج االبيانات المقطعية عبر الزمن(Panel Data) في صياغتها لنماذجها القياسية، نظراً لدقتها في التنبؤ، وكذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن، والاختلاف ما بين المفردات، ومن هذه الدراسات(Akhter, 2023)، (Msomi, 2022). وبالاعتماد على هذه الدراسات قام الباحث بصياغة النموذج القياسي للدراسة على النحو الآتي:

$$NPLit = \alpha + \beta1(ROE)\ it + \beta2(PLL)\ it + \beta3(ACR)\ it + \beta4(BS)\ it + \beta5(INF)\ it + \beta5(UM)\ it + \varepsilon it$$

ويُبين الجدول (4) توضيحا لمعنى الرموز الخاصة بالنموذج القياسي للدراسة، كما يبين الجدول (5) طرق قياس المتغيرات وهي على النحو الآتي:

جدول (3) تفسير لمعنى الرموز الخاصة في النموذج القياسي للدراسة

رمز المتغير	نوع المتغير	دلالة أو معنى الرمز
NPL	متغير تابع	القروض المتعثرة
ROE	متغير مستقل	ربحية البنوك
PLL	متغير مستقل	مخصص خسائر القروض
ACR	متغير مستقل	كفاية رأس المال
BS	متغير مستقل	حجم البنك
INF	متغير مستقل	معدل التضخم
UM	متغير مستقل	معدل البطالة

رمز المتغير	نوع المتغير	دلالة أو معنى الرمز
B1-β6	----------	معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة
α	----------	معامل ألفا (الحد الثابت في النموذج)
ε	----------	معامل الخطأ العشوائي في النموذج
i	----------	عدد البنوك التجارية في عينة الدراسة وتتضمن (12) بنك تجاري مدرجة في بورصة عمّان
t	----------	الفترة الزمنية للدراسة وهي تمثل (10) سنوات تمتد من (2011–2022)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

جدول (4) طرق قياس المتغيرات ومصادرها

متغيرات	طريقة القياس	المصدر
NPL	القروض غير العاملة / إجمالي القروض	(Afriyanto et al.,2021)
ROE	صافي الدخل / حقوق الملكية	(Alnabulsi et al.,2022)
PLL	مخصص خسائر القروض/ إجمالي القروض	(Akhter, 2023)
ACR	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	(Alnabulsi et al.,2022)
BS	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	(Akhter, 2023)
INF	(مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية – مؤشر أسعار المستهلك للسنة السابقة) / مؤشر أسعار المستهلك للسنة السابقة	(Singh et al .,2021) (Fajar& Umanto 2017)
UM	عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة × 100%	(Petkovski et al .,2021)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1: مفهوم القروض المتعثرة

هناك مفاهيم متعددة للقروض المتعثرة ومنها:

- "تلك القروض التي لم يُدفع أصل مبلغها أو فوائده لمدة(90) يوماً أو قروض استحقت ولم تُدفع أو لا يُتوقع سدادها بسبب الإفلاس أو قروض تم منحها إلى شركات متعثرة أو خاسرة"(Al-Khafaji & Abbas, 2020, P264)
- "الديون التي عجز المقترضون عن سدادها في تاريخ استحقاقها، نتيجة لعدم استردادها إذ وجب على البنك أخذ جزء من أرباحة لمواجهة الخسائر الناجمة عنها" Shaheen, 2019, (P11)
- القروض التي لم تعد تُحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع المالية للعميل،أو هي القروض التي مضى على استحقاقاقها مدة تزيد عن 90 يوماً. (Rose & Peter, 2002)
- "تلك التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها التي منحتها البنوك لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للبنوك في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة" .(Zaida, 2006)

1:2: أسباب القروض المتعثرة

تتعدد أسباب تعثر القروض التي يشترك فيها كل من البنوك والعملاء على حد سواء فضلاً عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

أولاً- أسباب متعلقة بالبنك:

هناك أسباب تعود للبنك نفسه وهي(Ben Chenna,2010):

1- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم.

2- صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.

3- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات.

4- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال المستندات المطلوبة.

ثانياً: أسباب متعلقة بالمقترض:

هناك أسباب تعود للمقترض وهي(Adel, 2011):

1- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها.

2- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.

3- تقديم معلومات غير صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول.

ثالثا: أسباب سياسية واقتصادية:

هناك أسباب متعلقة بالبيئة العامة التي ينشط فيها البنك والعميل وهي خارج حدود سيطرتهما ومنها (Maraji, 2020):

1- دخول منتجين جدد إلى السوق؛ مما يؤثر سلباً على الحصة السوقية، ومن ثم حجم المبيعات.

2- دخول الاقتصاد المحلي والعالمي في مرحلة من الكساد أو الانكماش.

3- المنافسة الحادة التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة، وقد تكون المنافسة على مستوى محلي أو عالمي.

4- الظروف السياسة غير المستقرة التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية ثم على نتائج أعمال المقترض.

1:3: آثار القروض المتعثرة على القطاع المصرفي

إنَّ للديون المتعثرة آثاراً سلبية كثيرة على القطاع المصرفي ومن أهمها (Rahim, 2008):

1- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية، فأي قروض قُدمت للمشروع المتعثر يتعذر على البنوك استردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى.

2- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفياً، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي عدم إمكانية احتجاز أرباح إضافية من أجل إعادة استثمارها.

3- ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسئولي إدارة الائتمان في البنوك بأي محاولة لدراسة أوضاع المشروعات المتعثرة مالياً.

4- فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية.

5- انخفاض سيولة البنك وقدرته الاقراضية، وبالتالي فقدان البنك لاستقراره وسمعته لدى زبائنة، وقد يؤدي هذا الوضع إن لم يتم تداركه في وقت قياسي إلى إفلاس البنك في نهاية المطاف.

1:4: آثار القروض المتعثرة على الاقتصاد القومي

ومن أهم الآثار السلبية للقروض المتعثرة على مستوى الاقتصاد القومي(Chico,2016):

1- يُعتبر ارتفاع حجم القروض المتعثرة مؤشراً على انخفاض عائد الاستثمار في الكثير من المشروعات، الأمر الذي ينعكس سلباً على الترويج للمشروعات الاستثمارية الجديدة، كما تؤثر سلباً على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل.

2- تُعتبر القروض المتعثرة بما تمثلة من طاقات عاطلة ذات تأثير سلبي على الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى التوجه إلى الاستيراد لسد فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي من السلع مما يزيد من عجز الميزان التجاري في الدولة، وبالتالي تحويل الموارد المالية من العملات الأجنبية المتاحة للاستخدام الإنتاجي إلى أغراض غير إنتاجية.

2- المُحددات المصرفيّة والاقتصاديّة للقروض المتعثرة

2:1: المحددات المصرفية (العوامل الخاصة بالبنك)

1- ربحية البنك: تُعرّف ربحية البنك بأنها:عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تُحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تُعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحُكم على كفاءتها في استثمار موجوداتها المختلفة، ويُعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكـــية (Return on Equity: ROE) من أهم مقاييس الربحية في البنوك التجارية نظراً لكونه يأخذ بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية (Sultan, 2005)، ويعرف العائد على حقوق الملكية بأنه:" صافي الدخل الذي يُحققه البنك التجاري مقابل كل دينار ساهم به المالكون كجزء

من مصادر تمويل البنك" (Al-Ali, 2013, P10).وفيما يتعلق بأثر ربحية البنك مُقاسةً بالعائد على حقوق الملكية على القروض المتعثرة، فالعديد من الدراسات ومنها دراسة: (Akhter, 2023)، (Alnabulsi et al., 2022)؛ (Wood & Skinner, 2018) وجدتْ أنَّ هناك أثراً سلبياً لربحية البنوك مُقاسةً بالعائد على حقوق الملكية على القروض المتعثرة، فمن غير المُرجح حسب نتائج هذه الدراسات أن تتبنى البنوك ذات الدخل المرتفع سلوك المضاربة والدخول في استثمارات محفوفة بالمخاطر. كما ويشير التأثير السلبي لربحية البنوك إلى وجود إدارة سليمة للأموال التي يستثمرها المساهمون.علاوة على ذلك، فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الإدارة السيئة حيث إنَّ الإدارة السيئة تؤدي إلى أنشطة أكثر خطورة وضعف في الأداء المالي، وبالتالي ارتفاعاً في نسبة القروض المتعثرة.

2- كفاية رأس المال: يقيس مؤشر كفاية رأس المال مستوى سلامة البنوك، ويُمثل قدرة البنوك على الصمود في حالة حدوث خسائر غير طبيعية، كما يوضح قوة البنوك وثباتها وقت الأزمات(Makri, et al., 2014).

وجدتْ العديد من الدراسات نتائج متباينة فيما يتعلق بأثر نسبة كفاية رأس المال على القروض المتعثرة حيث أظهرتْ نتائج بعض هذه الدراسات أنَّ هناك أثراً سلبياً لكفاية رأس المال على القروض المتعثرة (Alnabulsi et al., 2022)، فالبنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قوية تستطيع أن تضع تدابير ناجحة للتخفيف من مخاطر التخلف عن السداد مما يُساهم في انخفاض مستويات القروض المتعثرة.

بينما أظهرتْ درسات أخرى: (Msomi, 2022)؛ (Wood & Skinner, 2018)، وجود أثر إيجابي لكفاية رأس المال على القروض المتعثرة، فزيادة رأس المال في البنك قد تكون حافزاً للبنك للسعي وراء الفرص الاستثمارية الأكثر خطورة، وهذا يعني ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في البنك.

3- مُخصص خسائر القروض: يُعرّف بأنه: استراتيجية تتخذها البنوك لمواجهة احتمال خسارة القروض في المستقبل (Durguti, 2020). وأظهرتْ العديد من الدراســـات السابقة ومنها: (Akhter, 2023) ، (AL Nabulsi, et al., 2022) وجود أثر إيجابي لمخصص خسائر القروض على القروض المتعثرة، حيث إنَّ ارتفاع نسبة مخصص خسائر القروض يُشير إلى انخفاض مستوى جودة القروض في محفظة القروض. كما وتؤكد دراسة (Messai & Jouini, 2013) الأثر الإيجابي لمخصص خسائر القروض، حيث إنَّ البنوك التي تتوقع مستويات عالية

من خسائر رأس المال قد تعمل على تكوين مخصصات أعلى للحد من تقلبات الأرباح وتعزيز الملاءة المالية للبنوك.

4- **حجم البنك:** يُعبر حجم البنك عن إجمالي الموجودات المتداولة والثابتة التي يملكها البنك في جانب الميزانية العمومية، ويعكس حجم البنك المساحة التي يحتلها البنك في الأسواق التي يتنافس بها والمكانة التي يحضى بها في السوق، ويُحسب من خلال إيجاد اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Singh & Sharma, 2016)، وأظهرتْ الدراسات السابقة نتائج متباينة فيما يتعلق بأثر حجم البنك على القروض المتعثرة، فبعض الدراسات ومنها:(Akhter, 2023)؛ (Rathnayake et al., 2022) وجدتْ أنَّ هناك أثراً سلبياً لحجم البنك على القروض المتعثرة. فحسب هذه الدراسات فإنَّ البنوك الأكبر حجماً تمتلك استراتيجيات جيدة لإدارة مخاطر القروض المتعثرة؛ لأنها تمتلك قدرة أكبر على التنويع في استثماراتها مقارنةً بالبنوك الأصغر حجماً. ومن جهه أخرى، أظهرتْ بعض الدراسات (Alnabulsi, et al., 2022)، أنَّ هناك أثراً إيجابياً لحجم البنك على القروض المتعثرة ، وتعزو هذه الدراسة هذه النتيجة إلى أنَّ البنوك كبيرة الحجم تكون محمية من قبل الحكومة؛ لذلك فمن المُرجح أن يزيد ذلك من نفوذ البنوك الكبيرة، وبالتالي تتوسع في عملية منح القروض إلى مقترضين أقل جودة مما يزيد من مستوى القروض المتعثرة.

2:2: المُحددات الاقتصادية (الخاصة بعوامل الاقتصاد الكلي)

1- التضخم: يُعرّف التضخم بأنه:" الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد نتيجة الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات" (Al-Nasuri, 2014, p190). أما فيما يتعلق بأثر التضخم على القروض المتعثرة فقد أسفرتْ الأدبيات والدراسات السابقة عن نتائج متباينة فبعض هذه الدراسات أظهرتْ أثراً إيجابياً للتضخم على القروض المتعثرة ومن هذه الدراسات (Akhter, 2023)؛ (Msomi, 2022)، وتعزو هذه الدراسات هذه النتيجة إلى أنَّ التضخم يزيد من معدلات الفائدة على القروض ويُخفض من القوة الشرائية للدخل، وبالتالي يزيد من حالات التخلف عن سداد القروض. بينما أظهرتْ دراسات أخرى وجود أثر سلبي للتضخم على القروض المتعثرة ومن هذه الدراسات (Rathnayake, et al., 2022)؛ (Nugroho & Endri, 2022).

2- البطالة:

تُعرّف بأنها" التوقف الجبري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما، بالرغم من وجود القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"A)م (Wazani. & Al-Rifai, 2009-. وأظهرتْ نتائج العديد من الدراسات ومنها (Petkovski, et al., 2021) وجود أثر إيجابي لمعدل البطالة على مخاطر القروض المتعثرة. فالبطالة حسبْ نتائج هذه الدراسات تؤثر بشكل مباشر على التدفق النقدي للأفراد والشركات بشكل سلبي وتزيد من أعباء ديونهم وتمنعهم من الوفاء بالتزاماتهم في تواريخ استحقاقها، وأكدت دراسة (Alnabulsi et al., 2022)؛ (Wood & Skinner, 2018) هذه النتيجة.

3: الدراسات السابقة:

حظي موضوع القروض المتعثرة في البنوك التجارية باهتمام العديد من الباحثين لما له من أهمية في تقييم ربحية وأداء البنوك التجارية. ومن هذه الدراسات:

أجرى (Akhter, 2023) دراسة هدفتْ إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى القروض المتعثرة في البنوك التجارية في بنقلاديش خلال الفترة (2011–2020)، وتكونتْ عينة الدراسة من (30) بنكاً تجارياً، واستخدم الباحث في هذه الدراسة نماذج البيانات المقطعية (نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية) لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، واظهرتْ نتائج الدراسة: وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من: حجم البنك، نسبة كفاية رأس المال، العائد على حقوق الملكية، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى، أظهرتْ الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: معدل التضخم، نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض على مستوى القروض المتعثرة.

وهدفتْ دراسة (Alnabulsi et al., 2022) إلى تحديد العوامل الخاصة بالبنوك وعوامل الاقتصاد الكلي المؤثرة على مستوى القروض المتعثرة في دول منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا خلال الفترة (2005– 2020) ، وتكونت عينة الدراسة (74) بنكاً تجارياً تنتمي إلى (11) دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من: (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض إلى الودائع) على القروض المتعثرة،ومن جهة أخرى أظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر

إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من (حجم البنك، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة الدخل من غير الفوائد، نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التضخم ، نسبة البطالة.

كما تناول (Msomi, 2022) في دراسته اختبار أثر العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخاصة بالبنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية للفترة (2008– 2019)، وتكونتْ عينة الدراسة من (47) بنكاً تجارياً مدرجة في ست دول وهي على النحو الآتي: 19 بنكاً من نيجيريا، 14 بنكاً من بنين، 3 بنوك من بوركينا فاسو، 3 بنوك من غامبيا، 3 بنوك من غينيا، 5 بنوك من ليبيريا. وأظهرتْ نتائج الدراسة: وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من (نسبة الفائدة على القروض، نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي) على مستوى القروض المتعثرة، بينما أظهرتْ أثراً أيجابياً ذا دلالة إحصائية لكل من(نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، نسبة المصاريف إلى الدخل، معدل التضخم) على مستوى القروض المتعثرة.

وهدفتْ دراسة (Rathnayake, et al., 2022) إلى التعرف إلى محددات البنوك التجارية في سريلانكا خلال الفترة (2008–2018). وتكونت عينة الدراسة من (8) بنوك تجارية، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلتْ الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من:(معدل التضخم، نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، حجم البنك) على مستوى القروض المتعثرة، بينما أظهرتْ الدراسة وجود أثر سلبي غير دالّ إحصائياً لكل من: كفاءة البنك، العائد على الأصول.

وهدفتْ دراسة (Nugroho & Endri, 2022) إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة إندونسيا خلال الفترة (2016–2020). وتكونتْ عينة الدراسة من (32) بنكاً تجارياً. وأظهرتْ الدراسة النتائج الآتية: وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من: نسبة كفاية رأس المال، هامش الفائدة الصافي، معدل التضخم على مستوى القروض المتعثرة. كما أظهرتْ الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: سعر النفط ، سعر الفائدة على القروض. بالإضافة إلى ذلك أظهرتْ الدراسة وجود أثر إيجابي غير دالّ إحصائياً لنسبة القروض إلى الودائع على القروض المتعثرة.

وأجرتْ بن شنة (Ben Chenna, 2022) دراسة هدفتْ إلى تحديد أهم العوامل المصرفية المفسرة لمشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007–2019)، وتكونتْ عينة الدراسة من (3) بنوك وطنية و(6) بنوك أجنبية. وأظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر

سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من: حجم البنك ، نسبة الكفاءة التشغيلية على مخاطر الائتمان، كما أظهرتْ الدراسة أثراً سلبياً غير دالّ إحصائياً لنسبة النمو في القروض ومعدل الفائدة على القروض، ومن جهه أخرى أظهرتْ الدراسة وجود أثر إيجابي غير دالّ إحصائياً لمعدل العائد على الأصول على مخاطر الائتمان، وأوصتْ الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية في الجزائر بتحسين إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراعاة العوامل المؤثرة فيها.

وهدفتْ دراسة (Afriyanto et al., 2021) إلى قياس أثر نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض للودائع على القروض المتعثرة في البنوك التجارية التقليدية في أندونيسيا للفترة (2016– 2020) وشملتْ عينة الدراسة (25) بنكاً تجاريا. واستخدم الباحث نماذج تحليل البيانات المقطعية وهي نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لتحليل بيانات الدراسة. وأظهرتْ الدراسة النتائج الأتية: أولاً: وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على نسبة القروض المتعثرة. ثانيا: وجود أثر سلبي غير دالّ إحصائياً لنسبة القروض الى الودائع على نسبة القروض المتعثرة.

وأجرى (Petkovski et al ., 2021) دراسة هدفتْ إلى اختبار أثر المحددات الكلية والمحددات الخاصة في البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية البولندية للفترة (2005–2018)، وشملتْ عينة الدراسة (18) بنكاً تجاري، وأظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للمحددات الخاصة في البنوك (العائد على حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال، نسبة النمو في إجمالي القروض) على القروض المتعثرة، كما أظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة أحصائية لنسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي على القروض المتعثرة، كما أظهرتْ الدراسة وجود أثر سلبي للتضخم وأثر إيجابي للبطالة على القروض المتعثرة وكلاهما غير معنوي.

كما أجرى (Singh et al ., 2021) دراسة تهدف إلى قياس أثر عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل الخاصة بالبنك على مستوى القروض المتعثرة في نيبال خلال الفترة (2015–2019) ، وتكونت عينة الدراسة من (15) بنكاً تجارياً، ،وأظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لحجم البنك على القروض المتعثرة، بينما أظهرتْ وجود أثر سلبي غير دالّ إحصائياً لنسبة كفاية رأس المال على القروض المتعثرة، ومن جهه أخرى، أظهرتْ الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: نسبة النمو في الناتج المحلي، معدل التضخم ،العائد على الأصول.

وتناولتْ دراسة (Wood & Skinner, 2018) قياس أثر المحددات الخاصة بالبنك ومحددات الاقتصاد الكلي على القروض المتعثرة في بربادوس خلال الفترة (1991–2015)، وشملتْ عينة الدراسة (25) بنكاً تجارياً، وأظهرتْ نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية على نسبة القروض المتعثرة لكل من: نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على القروض، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، بينما أظهرتْ وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية على نسبة القروض المتعثرة لكل من: معدل البطالة، نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض إلى الودائع، وكذلك أظهرتْ أثراً إيجابياً غير دالّ إحصائياً لمعدل التضخم على نسبة القروض المتعثرة.

الجانب التطبيقي للدراسة:

1– نتائج الإحصاء الوصفي:

يُلاحظ من الجدول (5) أنَّ متوسط نسبة القروض المتعثرة(NPL) في البنوك التجارية الأردنية بلغ 7.97%، إذ تشير هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة الممتدة من(2011–2022) فهي تُشكل ما نسبتة 7.97% من إجمالي القروض الممنوحة، كما تراوحت نسبة القروض المتعثرة مابين 1.38% في حدها الأدنى و 18.6% في حدها الأعلى، وتشير هذه النتيجة إلى وجود تفاوت كبير في نسبة القروض المتعثرة بين البنوك التجارية الأردنية، وهذا يدل على أنَّ البنوك التجارية الأردنية تدير الوظيفة الائتمانية بمستويات مختلفة من الكفاءة. كما بلغ الانحراف المعياري لنسبة القروض المتعثرة عن وسطها الحسابي 3.45%. أما بالنسبة للمحددات المصرفية(الخاصة بالبنك)، يُلاحظ أنَّ ربحية البنوك مُقاسةً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ متوسطها للبنوك التجارية الأردنية 8.64% وتراوحت نسبتها ما بين –1.14% في حدها الأدنى و 16.87% في حدها الأعلى. وبانحراف معياري بلغ 3.75%، وهذه النتائج تشير إلى وجود تفاوت كبير بين البنوك التجارية الأردنية في كفاءتها في استثمار أموال الملاك. أما بالنسبة لمخصص خسائر القروض (PLL) كمؤشر يُستخدم للحُكم على جودة القروض في محفظة القروض فقد بلغ متوسط نسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض 5.04% . وهذا يعني أن البنوك التجارية الأردنية تقتطع جزءًا من دخلها وتحتفظ فيه كاحتياطي لمواجهة خسائر القروض، وقد تراوحت نسبة مخصص خسائر القروض مابين 0.007 في حدها الأدنى و 10.22% في حدها الأعلى وبانحراف معياري بلغ 1.85%. أما بالنسبة لكفاية رأس المال(ACR) فقد بلغ متوسطها 13.20%. وتشير هذه النتيجة إلى مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات كفاية رأس المال المطلوب تحقيقها من قبل البنك المركزي، وتراوحت نسبة كفاية رأس المال ما بين 6.83% في حدها الأدنى و 18.99%

في حدها الأعلى، وبلغ الانحراف المعياري لنسبة كفاية رأس المال عن وسطها الحسابي 2.53%. أما بالنسبة لحجم البنك(BS) فقد بلغ متوسط حجم البنوك التجارية الأردنية 21.45، وتراوح حجمها ما بين 20.33 في حده الأدنى و 22.85 في حده الأعلى. وبانحراف معياري بلغ 65.17% وهذا يشير إلى وجود تفاوت كبير بين البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالحجم.

كما يُلاحظ من الجدول(5) بالنسبة للمحددات الاقتصادية أن متوسط معدل التضخم(INF) بلغ 2.48% وتراوحت نسبته ما بين –0.008 في حدها الأدنى و 4.85% في حدها الأعلى. وبانحراف معياري بلغ 2.12% . وهذا النتائج تشير إلى ارتفاع كبير لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة الممتدة من (2011–2022). وهذا يعني أنَّ الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة لم يكن مستقراً. أما بالنسبة لمعدلات البطالة(UM) فقط بلغ متوسط معدل البطالة 15.22% وتراوحت نسبتها ما بين 11.9% في حدها الأدنى و 19.84% في حدها الأعلى . وبلغ الانحراف المعياري لهذه النسبة عن وسطها الحسابي 2.92% وتشير هذه النتائج إلى وجود ارتفاع كبير في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة الممتدة من(2011–2022) وهذا مؤشر آخر على وجود حالة من عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي.

جدول (5) نتائج الإحصاء الوصفي

Variable	NPL	ROE	PLL	ACR	BS	INF	UM
N	132	132	132	132	132	132	132
Mean	0.0797	0.0864	0.0504	0.1320	21.45	0.0248	0.1522
Std.Dev	0.0345	0.0375	0.0185	0.0253	0.6517	0.0212	0.0292
Min	0.0138	0.0144	0.0070	0.0683	20.33	-0.008	0.119
Max	0.1867	0.1687	0.1022	0.1899	22.85	0.0485	0.1984

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Stata v.2012).

2- نتائج اختبارات التداخل الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة:

تؤثر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد أو المزدوج بين المتغيرات المستقلة على القدرة التنبوئية لنموذج الدراسة القياسي، وتحدث هذه المشكلة عندما يتجاوز معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة 80% (Pervez & Ali, 2022)، أو عندما تكون قيمة معامل تضخم التباين(VIF) بين المتغيرات المستقلة أكبر من 10 (Fawad & Taqadus, 2013). وللتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة قام الباحث بإجراء الاختبارات الآتية: اختبار معامل الارتباط، واختبار معامل تضخم التباين، ويُلاحظ من الجدول (6) عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة، حيث بلغت أعلى نسبة ارتباط 35.52% بين العائد على حقوق الملكية ومعدل البطالة وهي أقل من النسبة المعيارية 80%. كما يؤكد اختبار معامل تضخم التباين VIF خلو النموذج القياسي للدراسة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، حيث إن جميع قيم معامل تضخم التباين لمتغيرات الدراسة المستقلة أقل من 10. وبناءً على ما سبق فإن جميع المتغيرات المستقلة يمكن إدخالها في النموذج القياسي للدراسة.

جدول (6) نتائج اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Variables	NPL	ROE	PLL	ACR	BS	INF	UM
NPL	1.0000						
ROE	0.4110-	1.0000					
PLL	0.5761	0.2873-	1.0000				
ACR	0.2035-	0.0044-	0.2650	1.0000			
BS	- 0.211	0.2119	0.1341	0.3004-	1.0000		
INF	0.3101	0.1920	0.0637	0.0902	0.190-	1.0000	
UM	0.3238	0.3552	0.1164	0.2210	0.2805	0.3396-	.0000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Stata v.2012).

جدول (7) نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

Variables	Collinearity Statistics	
	VIF	1/VIF
ROE	1.53	0.652525
BS	1.51	0.662328
UM	1.45	0.691304
PLL	1.37	0.730527
ACR	1.30	0.767425
INF	1.21	0.829159
Mean VIF	1.39	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Stata v.2012).

3- نتائج اختبار هوسمان: Hausman Test

استخدم الباحث نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Data) لاختبار فرضيات الدراسة، وهما نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وللمفاضلة بين النموذجين وتحديد النموذج المناسب لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء اختبار هوسمان (Hausman Test) فحسبُ هذه الاختبار إذا كانت درجة الاحتمالية أو المعنوية لهذا الاختبار (Chi^2) أقل من 5% فإن النموذج الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة هو نموذج انحدار التأثيرات الثابتة، أما إذا كانت درجة الاحتمالية أو المعنوية لهذا الاختبار (Chi^2) أكبر من 5% فإن النموذج الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة هو نموذج انحدار التأثيرات العشوائية. ويُلاحظ من الجدول رقم (8) أن درجة الاحتمالية لهذا الاختبار (Chi^2) أقل من 5%، وبالتالي فإن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة Fixed Effects Regression Model هو الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول (8) نتائج اختبار هوسمان

Hausman Test			
Test Summary	Chi^2	Chi^2 d.f	P-V
Cross – Section Fixed	13.18	6	0.0403

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Stata v.2012).

4- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بناءً على نتائج نموذج انحدار التأثيرات الثابتة في الجدول (9) تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار نرفض الفرضية العدميّة، فالنتائج تشير أنّ هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لربحية البنك مُقاسةً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) على القروض المتعثرة. حيث بلغتْ الدلالة الإحصائية لهذا المتغير أقل من 1%(1% > Sig = 0)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(β) لهذا المتغير – 30.92%. وهذا يعني أنَّ زيادة ربحية البنك مُقاسة بالعائد على حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة بمقدار 30.92%، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنَّ تحقيق البنوك أرباحاً عالية يجعلها تبتعد عن استثمار أموالها في قروض ذات مخاطر عالية، كما أنَّ تحقيق البنوك لمستوى عالٍ من الأرباح هو مؤشر على ارتفاع في مستوى الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية، ومن جهة أخرى فهو مؤشر على مدى كفاءة هذه البنوك في صنع قراراتها الائتمانية بشكل سليم. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها: (Akhter, 2023)؛ (Alnabulsi, et al., 2022).

ثانياً: H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار نرفض الفرضية العدميّة، فالنتائج تشير أنّ هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال(ACR) على القروض المتعثرة. حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (10% > Sig = 0.08)، كما بلغتْ قيمة معامل الانحدار(β) لهذا المتغير– 20.35%. وهذا يعني أنَّ زيادة نسبة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة بمقدار 20.35%. وتتوافق هذه النتيجة مع أدبيات العمل المصرفي حيث إنَّ البنوك التي تمتلك نسبة كفاية رأس مال أعلى تكون أقدر على مواجهات مخاطر التخلف عن السداد مقارنة بالبنوك التي تحتفظ بنسبة أقل من متطلبات كفاية رأس المال، نظراً لأن كفاية رأس المال في البنك هو بمثابة صمام آمان يلجأ إليه البنك عند مواجهة مخاطر القروض المتعثرة، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من: (Akhter, 2023)؛ (Afriyanto, et al., 2021).

ثالثا: H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة لنسبة مخصص خسائر القروض على القروض المتعثرة في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمّان.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار نرفض الفرضية العدميّة، فالنتائج تشير أنّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنسبة مخصص خسائر القروض(PLL) على القروض المتعثرة. حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig = 0 <1%)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(β) لهذا المتغير 65.93%. وهذا يعني أنَّ زيادة مخصص خسائر القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 65.93%. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنَّ زيادة نسبة القروض المتعثرة في محفظة القروض تُجبر البنوك التجارية على زيادة رصيد مخصص خسائر القروض بهدف مواجهة الخسائر الناتجة عن الزيادة في نسبة القروض المتعثرة، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Akhter, 2023) .

رابعاً: H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على القروض المتعثرة في البنوك التجارية التقليدية المُدرجة في بورصة عمّان.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار نرفض الفرضية العدميّة، فالنتائج تشير أنَّ هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لحجم البنك (BS) على القروض المتعثرة. حيث بلغتْ الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig = 0.06 <10%)، كما بلغتْ قيمة معامل الانحدار(β) لهذا المتغير – 3.32%. وهذا يعني أنَّ زيادة حجم البنك بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في القروض المتعثرة بمقدار 3.32%. وتتوافق هذه النتيجة مع أدبيات العمل المصرفي حيث إنَّ البنوك الأكبر حجما تمتلك استراتيجيات أفضل لمواجهة مخاطر القروض المتعثرة مقارنة في البنوك الأصغر حجما. كما أنَّ البنوك الأكبر حجما أكثر قدرة على تنويع استثماراتها مما يقلل من مستوى المخاطر التي تواجهها. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من: (Akhter, 2023) ؛ (Rathnayake, et al., 2022).

خامساً:H_{05} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على القروض المتعثرة في البنوك التجارية التقليدية المُدرجة في بورصة عمّان.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار نرفض الفرضية العدمية، فالنتائج تشير أنَّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لمعدل التضخم(INF)على القروض المتعثرة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية Sig = (0.014 <5%)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(β) لهذا المتغير 24.5%، وهذا يعني أنَّ زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 24.5%. ويعزو الباحث

هذه النتيجة إلى أنَّ التضخم يؤدي إلى تآكل في القوة الشرائية للتدفقات النقدية للأفراد والشركات،ويزيد من معدلات الفائدة على القروض وبالتالي يزيد من حالات التخلف عن سداد القروض. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة ومنها: (Akhter, 2023)، (Msomi, 2022) وتختلف مع نتائج دراسات أخرى ومنها:(Rathnayake, et al., 2022) ؛(Nugroho & Endri, 2022).

سادساً: H_{06}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة على القروض المتعثرة في البنوك التجارية التقليدية المُدرجة في بورصة عمّان.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار نرفض الفرضية العدمية، فالنتائج تشير أنَّ هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لمعدل البطالة (UM) على القروض المتعثرة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهذا المتغير (Sig = 0.017 <5%)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(β) لهذا المتغير 35.3%، وهذا يعني أن زيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 35.3%. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنَّ ارتفاع معدلات البطالة يخفض من التدفقات النقدية للأفراد وبالتالي يزيد من حالات التخلف عن السداد.وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة: (Petkovski, et al., 2021)؛ (Alnabulsi, et al., 2022).

جدول (9) نتائج اختبار فرضيات الدراسة حسب نموذج التأثيرات الثابتة

R-sq = 0.7027		Dependent Variable: NPL		
F = 253.51		Time period: 2011-2022		
P-V(F)= 0.0000		Number of Observation: 132		
Independent Variables	(β)Coef.	Robust Std.Err.	t	Sig
ROE	- .3092625	.0608483	- 5.08	0.000
PLL	.6593294	.1174162	5.62	0.000
ACR	-.2035081	.1044256	- 1.95	0.080
BS	-.0332145	.0156338	-2.12	0.060
INF	.2455699	.0823264	2.98	0.014
UM	.353107	.1232605	2.86	0.017
Constant (α)	.8602808	.3251637	2.65	0.024

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Stata v.2012).

الأستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الإستنتاجات:

1- تحقيق البنوك التجارية الأردنية لمستوى عالٍ من الأرباح يُخفض من نسبة القروض المتعثرة في محفظة القروض.

2- زيادة نسبة ما تحتفظ به البنوك التجارية الأردنية من متطلبات كفاية رأس المال يُخفض من نسبة القروض المتعثرة في محفظة القروض.

3- زيادة نسبة مخصص خسائر القروض يزيد من قدرة البنوك على مواجهة خسائر القروض المتعثرة، وبالتالي يخفض من نسبة القروض المتعثرة في محفظة القروض.

4- زيادة حجم أصول البنوك التجارية الأردنية يجعلها أكثر قدرة على إدارة المخاطر وتنويع الاستثمارات، مما يُخفض من نسبة القروض المتعثرة في محفظة القروض.

5- ارتفاع معدل التضخم يزيد من نسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية، نظراً لما يترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية للدخل، وبالتالي زيادة أعباء خدمة الديون على المقترضين أفراداً وشركات.

6- ارتفاع معدل البطالة يزيد من نسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية، نظرا لما يترتب عليها من انخفاض في التدفقات النقدية للأفراد والشركات، وبالتالي عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم.

ثانياً: التوصيّات:

1- يجب على البنوك التجارية الأردنية العمل على تحسين ربحيتها، نظراً لأن تحقيق البنوك لمستوى جيد من الأرباح يمنع البنوك التجارية من منح التسهلات الائتمانية المحفوفة بدرجة عالية من المخاطر، ويزيد من قدرة البنوك على تكوين مخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض المتعثرة.

2- يجب على البنوك التجارية الأردنية أن تلتزم بمتطلبات كفاية رأس المال المقررة من قبل البنك المركزي لما لها من دور كبير في تخفيض نسبة القروض المتعثرة.

3- يجب على البنوك التجارية الأردنية تكوين مخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض المتعثرة.

4- يجب على البنوك التجارية الأردنية أن تزيد من حجم أصولها، فالبنوك الأكبر حجما أكثر قدرة على تنويع استثماراتها وبالتالي تخفيض مخاطر التعثر المالي للقروض.

5- يجب على البنوك التجارية الأردنية أن تراعي مؤشرات الاقتصاد الكلي(التضخم،البطالة) عند صنعها لقراراتها الائتمانية.

References:

Abel, S. & Le Roux, P. (2016)." Determinants of banking sector profitability in Zimbabwe". *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(3), 845-854.

Adel, H. (2011)." *The Problem of Troubled Bank Loans: A Case Study of Algeria*", Master's Thesis, University of Algiers.

Adusei, C. (2018)." Determinants of non-performing loans in the banking sector of Ghana between 1998 and 2013". *Asian Development Policy Review*, 6(3), 142-154.

Afriyanto, F, Purnamawati, H. & Sukiman, I. (2021). *The effect of capital adequacy ratio (CAR) and loan to deposit ratio (LDR) on non performing loan* (NPL): case study on conventional commercial banks in Indonesia on (2016-2020)".

Akhter, N. (2023). "Determinants of commercial bank's non-performing loans in Bangladesh: Empirical evidence". *Cogent Economics & Finance*, 11(1), 2194128.

Al-Ali, A. (2013). "*Commercial Bank Management: An Introduction to Risk Management*", First Edition, Amman: Dar Al-Dhakira for Publishing and Distribution,.

Alexandri, M. B., & Santoso, T. I. (2015) " non-performing loan: Impact of internal and external factor (Evidence in Indonesia), *International Journal of Humanities and Social Science Invention*, 4(1), 87-91.

Al-Khafaji, S. & Abbas, R. (2020). "Analysis of the Reality of the Problem of Banking Failure in Rafidain Bank" , *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 26(117), 361-375.

Alnabulsi, K., Kozarević, E. & Hakimi, A. (2022). "Assessing the determinants of non-performing loans under financial crisis and health crisis: Evidence from the MENA banks". *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2124665.

Al-Nasuri, A.. (2014). "*Basics of Macroeconomics*", 2nd edition. Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Ayub, M. (2007). "*Understanding Islamic Finance*". West Sussex, England: John Wiley & Sons Ltd.

Al-Wazani, K. & Al-Rifai, A. (2009)." *Principles of Macroeconomics between Theory and Practice*", 10th edition. Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.

Ben Chenna, F. (2010)." *Credit risk management and its role in reducing non-performing loans*", Master's thesis, Kasdi Merbah University, Algeria. p. 62

Ben Chenna, F. (2022). Banking determinants of credit risk for commercial banks: an applied study of a sample of Algerian commercial banks during the period 2007-2019. Algeria, *Economic Issue Studies Journal*, 13(1), pp. 97-115.

Chico, A. (2016). "The problem of non-performing loans in Algeria and methods of managing them", doctoral thesis, *Faculty of Economic and Commercial Sciences*, Algeria.

Durguti, E. (2020)." Challenges of Banking Profitability in Eurozone Countries: Analysis of Specific and Macroeconomic Factors". *Naše gospodarstvo/Our Economy*, 66(4), 1–10

Fajar, H. & Umanto, U. (2017). "The impact of macroeconomic and bank-specific factors toward non-performing loan: evidence from Indonesian public banks. *Banks & bank systems*, 12 (1) 67-74.

Fawad, A. & Taqadus, B. (2013)." Explanatory power of macroeconomic variables as determinants of non-performing loans: Evidence Form Pakistan ". *World Applied Sciences Journal*, 22(2).

Khan, M., Siddique, A. & Sarwar, Z. (2020). "Determinants of non-performing loans in the banking sector in developing state". *Asian Journal of Accounting Research*, 5(1), 135-145.

Louzis, D., Vouldis, A. & Metaxas, V. (2012). "Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios". *Journal of banking & finance*, 36(4), 1012-1027.

Makri, V., Tsagkanos, A. & Bellas, A. (2014). "Determinants of non-performing loans: the case of Eurozone", *Panoeconomicus*, 61 (2). 193-206.

Maraji, A. (2020)" *Determinants of bank default in private Algerian banks: an econometric study*", Faculty of Economic Sciences, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Algeria.

Messai, A. & Jouini, F. (2013). "Micro and macro determinants of non-performing loans. *International journal of economics and financial issues*, 3(4), 852-860.

Msomi, T. S. (2022). "Factors affecting non-performing loans in commercial banks of selected West African countries". *Banks and Bank Systems*, 17(1), 1.

Nugroho, I. & Endri, E. (2022). "Determinants of Non-Performing Bank Loans Listed on The Indonesia Stock Exchange for the 2016-2020 Period". *Journal of Social Science*, 3(6), 1214-1232.

Pervez, A. & Ali, I. (2022). *Robust Regression Analysis in Analyzing Financial Performance of Public Sector Banks: A Case Study of India*. Annals of Data Science (July 2022). https://doi.org/10.1007/s40745-022-00427-3

Petkovski, M., Kjosevski, J. & Jovanovski, K. (2021). "*Macro and bank specific determinants of non-performing loans in Polish commercial banks".* Argumenta Oeconomica.

Hussein, R. (2008)" *Banking Economics,"* First Edition, Constantine, Algeria: Baha El Din Publishing and Distribution,.

Rathnayake, R. & Dissanayake, D. (2022). "Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from Sri Lanka", *South Asian Journal of Finance,* 2(1), 14–27.

Rose, P. (2002). "*Commercial bank Management Measuring & Evaluating Bank Performance*". MC GRAW-Hill, New York, PP 149-190.

Shaheen, R. H. (2019). "*non-performing loans in Palestinian banks and proposed mechanisms to address them*", unpublished master's thesis submitted to the College of Graduate Studies at Hebron University, Palestine.

Singh, A. & Sharma, A. (2016). "An Empirical Analysis of Macroeconomic and Bank-Specific Factors Affecting Liquidity of Indian Banks". *Future Business Journal*, 2(1), 40-53

Singh, S., Basuki, B., & Setiawan, R. (2021). The effect of non-performing loan on profitability: Empirical evidence from Nepalese commercial banks. *The Journal of Asian Finance, Economics and Busines*s, 8(4), 709-716.

Sultan, M. (2005)" *Bank Management*. Alexandria: New University House",.

Wood, A. & Skinner, N. (2018). " Determinants of non-performing loans: evidence from commercial banks in Barbados". *The Business & Management Review*, 9(3), 44-64.

Zaida, D. (2006). "*Troubled credit facilities in the Palestinian banking system - an applied study on national banks operating in the Gaza Strip*", Master's thesis, Islamic University, Gaza.

Zhang, J., Wang, P. & Qu, B. (2012). "Bank risk taking, efficiency, and law enforcement: Evidence from Chinese city commercial banks." *China Economic Review*, 23(2), 284–295. https://doi.org/10.1016/j.chieco.2011.12.001.

المراجع العربية

بن شنة، فاطمة، (2010). إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر. ص 62.

بن شنة، فاطمه (2022). المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2007–2019. الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 13(1)، ص ص 97–115.

تشيكو، عبدالقادر. (2016). إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ص 71.

الخفاجي، سمير سهام وعباس، رقية كريم. (2020)". تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(117)، ص 361–375.

حسين، رحيم (2008)، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 269 .

زايده، دعاء محمد. (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة،– رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية –غزة .

سلطان، محمد سعيد، (2005). إدارة البنوك. دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،مصر، ص6

شاهين، روان حازم. (2019). "القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية و اليات مقترحة لمعالجتها" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، فلسطين.

عادل، هبال (2011). "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص71.

العلي، أسعد حميد (2013). "إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارةالمخاطر"، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الاردن، عمّان، ص 10.

مراجي، آمنة (2020). "محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة: دراسة قياسية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، ص 17.

النسوري، عبدالفتاح. (2014). "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، ص190.

الوزني، خالد واصف والرفاعي، أحمد حسين. (2009). "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 10، عمان، الأردن، ص 265.